

فعل ولا يلزم ان يكون القسم الثاني للقضية بغير
الشرطية من قبل المتصلة وفضله وان يكون انقسام
الحكمة الى الموجبة والسالبة قسمه ثانياً تحتها فالتحالف باللفظ
لكن الشرايط لا يظن ان السلك اندراج شرطية في
بالتقسيم لانه يمكن ان يقال القضية اما موجبة او سالبة لانه
ان كان الحكم في القضية بالانقياد فاجاب وان كان بالانقياد
فجواب والى عدم امکان اندراج الحكم في ذلك التقسيم
وهو قسم الشرطية الى المتصلة مع ان الصفة في القضية والقسمة
وهي القسم الموجبة والسالبة دون الاولى وهي القسم
الى المتصلة والمنفصلة جعل الانقسام الى الاجاب والسلب
قسمه ثانياً للقضية دون الانقسام الى المتصلة والمنفصلة **قال**
وان كانت جابان يقال الموضوع قول **اول** ثم بعض الشاخص ان
القضا بالكلية كقول الانسان حجر وتكون النسبة بين الانسان
بجوان خارج عن دليل وجهه فخره وانكسر الى كلف بارد مع ان
عدم خروجه فلا يجرع من ادى حارسه في هذا العلم ثم يخرج
اذا زود في الدليل فيدريج بان يقال لان تلك النسبة ان كان حكماً
يتبع بان يقال الموضوع قول كذا وصاحب الشبهة **قال** وكل واحد

من القضية الموجبة والسالبة **اول** نفس القضية المحل باعتبار الموضوع
وبان لا يخفى انما باعتبارها من حيث انقسام خصوصية ومحمولة واولية
وذلك لان كان الموضوع في القضية المحل المتداولة في العلوم خصوصاً
معيناً وجزئياً حقيقياً فالقضية خصوصية وشخصية ووجه النسبة بالمال
كلها في الخارج من الشرح وان لم يكن موضوع المحل خصوصاً وجزئياً
بل يكون كلياً غير معين فان بين كليته افراد الموضوع اراد ان بين
ان الحكم بالاجاب والسلب على كل الافراد على بعضها ان القضية
محمولة ومسورة ووجه التسمية بها ظاهر منه وان لم يكن في هذا كما
يجي في السور والكلمة الموجبة **اول** سور الموجبة الكلية على
واجبون وظروفها طيبة وكافته والالف واللام في تمام الاستاذ
نحو الانسان في خبر **اول** الذين امنوا وسور السالبة الكلية على
ولا واحد كولا واحد من الانسان في سور الموجبة كقول بعض
نحو واحد من الانسان كاتب وسور السالبة السالبة للزانية ليس
وبعض ليس وليس كل مجلس بعض الانسان ليس كل عاشق
بعض على المشوق **قال** وان لم يكن كذلك **اول** اي وان لم يكن
الموضوع في القضية الكلية شيئاً معيناً بل كل ما غير معين وان لم يكن
الكل فليس على كل الخبر او على بعضها الا ان لم يكن كسب